



## مجلة دراسات دولية

اسم المقال: البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (آيبي انموذجاً)

اسم الكاتب: م.د. سداد مولود سع

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6957>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 06:49 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (أيبي انموذجاً)

المدرس الدكتورة سداد مولود سبع (\*)

## المقدمة

تمثل النزاعات العرقية في إفريقيا إحدى السمات المميزة للقاراء، وهذا بسبب التوسع العربي والقبلي، والأثنى، والقومي. وهذه المشكلات الناجمة عن هذا التوسع لا تكمن في التنوع بحد ذاته، بل بسبب السياسة الاستعمارية التي أدركت هذا التنوع في نسيج القارة الأفريقية، فترك خلفها تركة ثقيلة أصابت القارة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي. فترسم الحدود فيما بين الدول الأفريقية لم يكن على أساس ما هو قائم، بل وضعت بطريقة مزقت من خلالها أبناء القبيلة الواحدة بين أكثر من دولة، كما هو حال معظم الدول الأفريقية وهذا ما تعاني منها حتى يومنا هذا، ولعل الحروب والصراعات الأهلية ومشكلات الحدود خير دليل على ذلك .

السودان إحدى هذه الدول وهي تمثل خليطاً بين العمق الأفريقي والعربي، وبين المسلم والمسيحي والوثني. وهذا التنويع هو أساس المشكلة، فإشكالية البحث تتبع من التنويع العرقي في السودان الذي مصدره الأساس السياسة الاستعمارية، ثم السياسة الحكومية التي فشلت في إدارة السودان بصورة سليمة وصحيحة، ثم كان اكتشاف النفط مصدر نكمة على السودان ليتخد منه ذريعة لضم أكبر جزء من الأراضي الصالحة للرعي، والأراضي الغنية بالنفط تحت ذريعة التنويع العرقي بين الشمال والجنوب وتمثل أبيي النموذج الأبرز على هذا النزاع وهو ما أدخل السودان في حرب أهلية طويلة (١٩٨٣ - ٢٠٠٥) أنهكتها عسكرياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وفتحت الباب واسعاً لتدخل إقليمي دولي كان ينصب في أغليه لصالح الجنوبيين وبالضد من الحكومة في شمال السودان.

وفي ضوء تلك المشكلة فإن البحث يفترض فرضية مفادها، إن تنامي تغذية الأبعاد العرقية والاثنية في جنوب السودان يهدد وحدة السودان الوطنية. وإستجابة لموضوع البحث، فقد تم تناوله من خلال مقدمة وثلاثة مباحث، الأول تناول التكوينات الاجتماعية في السودان، والمبحث الثاني

\*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

بحث في جذور المشكلة وأسبابها، والبحث الثالث بحث في المحددات السوسيولوجية والسياسية، ثم خاتمة للبحث .

### **المبحث الأول : طبيعة التكوين العرقي في السودان**

هناك حقيقة بازغة لا يمكن إنكارها وهي ظاهرة التنوع في المكون الاجتماعي للكثير من بلدان العالم، فقليلة هي البلدان التي تحدُّر من مكون اجتماعي واحد. وهذا التنوع في المكون الاجتماعي هو مصدر الخلافات بين الجماعات البشرية التي قد تسكن داخل كيان سياسي واحد، أو بين دولة وأخرى، أو بين أقاليم أو آخر، أو بين قارة وأخرى. وقد تقطن جماعة معينة داخل أكثر من أقليم وتشترك مع بعضها بسمات مشتركة تجمعها رغم اختلاف الكيان السياسي الذي يسكنه أفراد هذه الجماعة، أو قد تنقسم جماعة بشرية إلى قسمين أو أكثر داخل أكثر من دولة. ومن ثم فإن هذا التباعد بين أعضاء الجماعة يخلق حالة من الإنماج مع إقليم معين تتميز هذه الجماعة به وهو ما يدفعها نحو النزوح للانفصال، لاسيما إذا ما كانت هناك عوامل وأسباب تغذي هذه النزعة وهي في الأغلب الإعلام تكون بفعل عوامل داخلية، وإقليمية، ودولية .

وانتسعت هذه الخلافات، وكانت نتيجتها مزيداً من النزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي، وأزمة هوية، وأزمة إنماج والتي تفضي بدورها إلى أزمة مشاركة لرفض هذه الأقلية للإثنية وعدم رغبة الأكثريَّة بدمج هذه الأقلية. وإزاء هذه الحالة بدأت الدول الكبرى (والقوى الاستعمارية) بتغذية هذه الأقلليات لزعزعة استقرار أي دولة تعارض سياساتها. وبدء البحث عن آلية لحماية الأقلليات في العالم والحد من انتهاك حقوق الإنسان الممارس ضدها كذرعية لممارسة الضغط ضد بعض الدول، لذلك أخذت بالترويج لمفاهيم ومصطلحات جديدة كحق تقرير المصير، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، ... وغيرها .

من خلال ما سبق فإنه من الضروري تحديد أنواع هذه المكونات الاجتماعية فالبعض يقسم المجتمع على أساس طبقي . والبعض الآخر على أساس ديني، وآخر على أساس قومي، وعرقي، وقبلي، ولغوبي، ومذهبي. وقبل اللوّج في بحث النزاعات العرقية في السودان من الضروري تحديد ما المقصود بالأقلليات وما يرتبط بها من مفاهيم، فضلاً عن تحديد أهم المكونات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع السوداني وذات الصلة بموضوع البحث .

### المطلب الأول : تحديد المفاهيم

أحد المفاهيم التي تحاول الدراسة بحثها استجابة لمشكلة البحث هو الأقليات، إن مجرد الحديث عن أقليات من الأقليات، فإن المسألة تبدو ثانوية أو فرعية، لكنها لا تتعلق إلا بمصير جزء صغير من الجماعة (سكان الدولة) . واستناداً لهذا الرأي فإن الأقلية بحد ذاتها تحذف أساس المشكلة، إذ يبدو الأمر كما لو أن الأغلبية تجد حلاً للإقلية التي تطرح بشكل من الأشكال غريتها عن المجتمع، كما لو كانت مفروضة عليه كمشكلة<sup>١</sup>. أي عملية تصغير لمشكلة. فالإقلية لم توجد إلا في ظل إشكالية حقيقة داخل المجتمع .

والأقلية موضوع البحث، إنما هي تلك الجماعة التي تتسم بسمات طبيعية إثنية - Ethnic أو ثقافية Cultural ، كاللغة أو الدين أو القومية أو العرق أو القبيلة وتفرعاتها. ويأتي هذا التأكيد على هذه السمات لأن بعض الباحثين يستخدمون مفهوم الأقلية للدلالة على معانٍ لا تمت بصلة بالجماعات الإثنية<sup>٢</sup>.

ويعرف البعض الآخر الأقليات بأنها عبارة عن تاريخ التنوع الحيوي البشري. ويفسر هذا المفهوم استناداً إلى إن الكون عبارة عن مزيج لا يعد ولا يحصى من الأقليات القومية، والأثنية، والثقافية، والدينية، والمذهبية، واللغوية، والبدوية، والقبيلية. وإن تصادع حركات الأقليات وتکاثرها قد بدت صورة الاشوجرافية للعالم، والتوزيع المكاني للسكان بشكل كبير<sup>٣</sup>. وهذا ما بدا واضحاً بزيادة عدد الدول وتفاکك الكثير منها إلى دويلات .

ونتيجة لهذا التنوع في أشكال الأقليات، فإنه سيتم التركيز إلى الأقليات العرقية - (موضوع البحث) - لتحديد مفهومها قبل الولوج في أسباب ومحددات مشكلة أبيي .

إن العرق هو دالة الهوية الأولى التي لا تمحي<sup>٤</sup> . وبؤكد د. صادق الأسود في تحديده للعرق، أنه لا يستند إلى الطبيعة الإنسانية ذاتها بل إلى الظروف الاجتماعية والبيئة والتطور الاجتماعي والظروف المعيشية للإنسان. فالبيولوجيا لم تثبت بوجود عروق إنسانية ناقصة وعروق متفرقة. ولم يستطع أحد أن يقدم الدلائل العلمية على أن التباين في المهارات الفكرية أو القدرات الاجتماعية

<sup>١</sup> د. عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٧ .

<sup>٢</sup> المصدر نفسه، ص ٧٧ - ٧٨ .

<sup>٣</sup> جوزيف يكوب، ما بعد الأقليات بديل عن تکاثر الدول، ترجمة : حسين عمر، ط١، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٤، ص ١٤ - ١٥ .

<sup>٤</sup> برنارد لويس، الهويات المتعددة للشرق الأوسط، ترجمة : حسن بحري، ط١، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٦٣ .

والسياسية تتحدد بالتبنيات العرقية<sup>٥</sup>. لذا فإنه يمكن القول، بعدم وجود عرق أو عرق نقي تماماً، كما في الوقت نفسه لا يوجد أي أساس علمي أو سند تاريخي لتقوّق عرق أو أفضليته على عرق آخر، ذلك إن وجود فوارق في التقدّم الحضاري بين العرقوب البشرية في الوقت الحاضر، لا يرد إلى عوامل عرقية بل إلى عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية وغيرها<sup>٦</sup>.

لكن تجدر الإشارة إلى حقيقة مهمة، وهي إن العرقية (Racism)، هي حقيقة سايكولوجية (نفسية) اجتماعية، تمارس على أرض الواقع، ما دام الناس يصنفون بعضهم البعض على أساس المظهر الخارجي ((السيماء)), الأصل والمنحدر السلالي والشعور والسلوك العرقي. ففي بعض المجتمعات، مثل جنوب أفريقيا، اتبعت الجماعة البيضاء (الاقليّة) سياسة التمييز العنصري إزاء الجماعة السوداء (الاغليّة)، كذلك حال السود (الزنوج) في بعض الولايات الأمريكية<sup>٧</sup>. وهذا ما يعبر عن نظرة استعلائية تجاه الجماعات الأقل تطواراً من قبل الجماعة الأكثر تطواراً، حتى في التحليل البيولوجي من قبل العلماء الأميركيين والأوربيين الذين يصرّون على تلك العوامل كأساس للتمييز العنصري بين الجماعات البشرية .

وتوجد هناك أمثلة لحالات عرقية متميزة داخل المجتمع العربي، كما هو الحال مع الزنوج، الذين يعيشون في تخوم السودان وموريتانيا، وهم متميّزون من ناحية الشكل ولون البشرة ودرجة اندماجهم مع المجتمع في كلا البلدين<sup>٨</sup>. ومن ثم، فهم أقلية لها بعض المميزات المختلفة عن باقي المجتمع والتي تشكّل خصوصياتها، سواء من حيث الشكل، الديانة، وغيرها .

## المطلب الثاني : المكونات الاجتماعية في السودان

ساد الاعتقاد وسط علماء الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) أن السودان دولة أفريقية - عربية. وقد ظل هذا الاعتقاد يشكل إحدى المسلمات لدى أي باحث عند توصيفه للسودان. وأضاف البعض كلمة إسلامي أو مسلم، فأصبح ينظر إلى السودان على أنه قطر عربي - أفريقي مسلم، غير أن توصيف مسلم غير مقبول من قبل الجنوبيين في السودان، الذين يرون أن كلمة (عربي - مسلم) هي شأن خاص بشمال السودان. وحتى بالنسبة إلى الشمال فإن الشماليين لديهم تحفظ، فالشمال ليس كله مسلماً وليس كله عربياً فهناك بعض المناطق في الشمال زنجية ومسيحية، مثل قبائل

<sup>٥</sup> د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي : أساسه وأبعاده، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤٠١.

<sup>٦</sup> د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣ .

<sup>٧</sup> المصدر نفسه، ص ١٨٣ .

<sup>٨</sup> برنارد لويس، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣ .

النوبه في كردفان. وهناك مجموعات كبيرة اعتنقت الإسلام ولكنها ليست من أصول عربية مثل التوبيين في الشمال، والانقسا والفنون، والغور، والزغاوة، والمساليت، والبرتي، والتجر والتامة والبرقو، والبرنو، والداجو، والفلاته، وغيرها. ومعظمها تشير ملامحها إلى الأصل الأفريقي الصافي غير المختلط بالعرب<sup>٩</sup>.

وإنسجاماً مع هذا الرأي، ذهب المفكر الكيني علي مزروعي في التعبير عن السودان في كتابه ((الهامشية المركبة)) لوصف وضعها في محيطها الأقليمي . فالسودان بحسب مزروعي، لاعربياً خالصاً ولا أفريقياً خالصاً ولا مسلماً خالصاً، ولا ينفك السودانيون مع هذا التحليل، فهو وإن كان متطرفاً إلى حد ما، لكن يحمل وصفه للسودان الكثير من الصحة<sup>١٠</sup>. فالتركيبة الديموغرافية للسودان من أكثر التركيبات تنوعاً في العالم، وهذا ما سيتم بحثه من خلال محاور عدة مستعمدة على معايير مختلفة للكشف عن هذا التنويع الاجتماعي في السودان مع التركيز جنوب السودان .

### أولاً : التعددية العرقية

قسمت الدراسات العلمية سكان السودان إلى مجموعات عرقية، كل منها تشكل نسبة معينة من سكان البلاد، وكما مبين في الجدول أدناه .

نسبة إلى إجمالي السكان (في المئة)	المجموعة العرقية	ت
%٣٩	العرب	١
%٣٠	الجنوبيون	٢
%١٣	مجموعة الغرب (الإفارقة)	٣
%٦	النوبة (جنوب كردفان)	٤
%٦	البجا (شرق السودان)	٥
%٣	التوبيون (أقصى شمال السودان)	٦
%٣	مجموعات متنوعة أخرى وأجانب	٧

المصدر : عده مختار موسى ، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب ، المجلة

العربية للعلوم السياسية ، العدد ( ١٤ ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ربيع / ٢٠٠٧ ، ص ٣٣ .

<sup>٩</sup> عده مختار موسى، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ربيع/ ٢٠٠٧، ص ٣٣ .

<sup>١٠</sup> علي محافظة، وآخرون، العرب وجوارهم ... إلى أين؟ سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٦١ .

هذا التنوّع لا يشكل في أغلب الأحيان تهديداً للوحدة الوطنية في أغلب الدول المتقدمة التي تتّنّع مكوناتها الاجتماعية والديمغرافية، وكذلك الحال في بعض بلدان عالم الجنوب إذ إنّها تتمتع بنوع من الاستقرار الداخلي إلى حد ما، لكن هنالك استثناءات كثيرة لهذه الدول التي تعاني من حالة عدم استقرار سياسي يكون في أغلبه هو التنوّع العرقي، الذي يكون خاصّاً لعملية تسييس من قبل قوى دولية وإقليمية .

### ثانياً : التعدد الاجتماعي

وينقسم هذا المحور إلى خمسة مظاهر للتعدد الاجتماعي في السودان، هي كالتالي :

#### أ. التعدد الاثني :

يوجد بالسودان (٥٦) جماعة أثنية تنقسم إلى (٥٩٧) مجموعة فرعية (تجمع قبلي)، البعض من هذه التجمعات الفرعية استقر بمناطق ثابتة أصبحت تعرف باسم هذا التجمع وتاريخ وجوده، وأهم تلك المجموعات (بجا، نوباويون، نوبيون، دنكا). أما المجموعات الأخرى فإنّها تداخل وتترعرع مع مناطق السودان الأخرى<sup>١١</sup>. وتعزّ التعددية العرقية في السودان من القضايا المهمة، لأن التنوّع العرقي والتّقافي والبيئي هو محور النّاقش عندما يراد تحديد هوية السودان كقطر، وبعد أن كان الانقسام سائداً لدى المتفقين في السودان بين دعاة العروبة ودعاة الإفريقانية زماناً طويلاً، تراجع إلى حد كبير، وذلك لسبعين<sup>١٢</sup> :

١. الوصول إلى اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب ازال ذلك التناقض المفتعل .
٢. بروز مشكلات داخل معسكر الشمال نفسه في دارفور وشرق السودان، مما دفع بالاتجاه نحو التعددية، بدلاً من الثنائيية لتحديد هوية السودان .

<sup>١١</sup> زيد عدنان محسن العكيلي، الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في مصر والسودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٣، ص ١١٠.

<sup>١٢</sup> بهاء الدين مكاوي، التنوّع الاثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل ٢٠٠٩، ص ٢٤٥ .

## ب. التعدد اللغوي :

توجد في السودان (١٥٠) لغة مختلفة. ويتحدث بعض السودانيين بأكثر من لغة أو لهجة، فأبناء الجنوب يتحدثون العربية، وأبناء الشمال لا يتحدث البعض منهم العربية.<sup>١٣</sup>.

## ج. التعدد الثقافي :

من الناحية الشكلية تقسم السودان إلى منطقتين ثقافيتين : الشمال والجنوب على أساس العقيدة واللغة، إلا إنه حتى هاتين المنطقتين لا تتسق كل منها بالانسجام الثقافي داخل المنطقة الواحدة وهذه مسألة طبيعية أوجدها التعدد بالمكون الاجتماعي السوداني. ففي الشمال يعد الـ *البجا*، والنوباويون، والنوباويون، والغور أنفسهم مختلفين عن غيرهم من الجماعات الموجودة في الشمال. وينطبق الحال ذاته على الجنوب، إذ يختلف أسلوب حياة النيليين عن غيرهم . أضف إلى ذلك، أن هذا التقسيم الذي يقوم على عامل العقيدة واللغة ينتابه القصور، فقبائل البقارة في الشمال العربي هي قبائل عربية سحنات ابنائها تميل إلى السوداداكن ثم إن أقلهم الجنوب لا يمكن أن ينظر إليه بوصفه ملتقى ثقافياً وذلك لانتشار المسيحية فيه جزئياً على يد البعثات التبشرية.<sup>١٤</sup>.

## د. التعدد الديني :

يشكل المسلمون ما نسبته (٧٥%) من عدد السكان وغالبيتهم من المذهب السنّي، يتتركز أغلبهم في الشمال، وباقى السكان هم من المسيحيين والوثنيين ويتركز معظمهم في الجنوب ويشكل الوثنيون العدد الأكثري من النسبة الباقيه من عدد السكان والمسيحيون النسبة الأقل في عدد سكان السودان.<sup>١٥</sup>. وعلى الرغم من ذلك فإن المسيحية كانت في الجنوب هي ديانة رجال الإداره، فضلاً عن الجماعات الأجنبية المسيطرة على التجارة، وكذلك النخبة المتعلمه. في حين أن الإسلام كان ولا يزال هو الدين المسيطر على سكان الحضر والريف وعلى النخبة المتعلمة في الشمال.<sup>١٦</sup>.

<sup>١٣</sup> تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، (تقديم) د. سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٢ .

<sup>١٤</sup> إبراهيم أحمد نصر الدين، الإنداجم الوطني في أفريقيا والختار السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٤٠ .

<sup>١٥</sup> المصدر نفسه، ص ٤٠ .

<sup>١٦</sup> تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مصدر سابق ذكره، ص ٤٣ .

## هـ. التعدد الاقتصادي :

أفرز التوع المناخي والزراعي في السودان إلى تنوع في أساليب الإنتاج والحياة، فأن ترکز السودانيين العرب في شمال ووسط البلاد إلى نقل مقر السلطة إلى الخرطوم. فضلاً عن إن انتشارهم تجاريًّا في مختلف أنحاء البلاد مكّنهم من السيطرة على السلطة السياسية والثروة الاقتصادية في البلاد. وهو ما عده الجنوبيون أحد الذرائع والأسباب الدافعة للحرب الأهلية بين الشمال والجنوب منذ عام (١٩٥٨) وحتى عام (١٩٧٢) ثم تفجرت ثانيةً منذ عام (١٩٨٣) - (٢٠٠٥)<sup>١٧</sup>.

## ثالثًا : التعدد العرقي في جنوب السودان

صنف علماء الاجناس سكان الجنوب استناداً إلى لهجاتهم وأوصافهم الجسمية وجذورهم التاريخية إلى ثلاثة مجموعات كبيرة هي<sup>١٨</sup> :

**أ. النيليون :**

من أبرز مجموعات جنوب السودان من الناحية العددية وتتألف من قبائل متعددة، منها قبيلة الدينكا ويقدر عددها بنحو (٣) ملايين نسمة، ويعُرف المركب الثنائي والتقافي الذي ينتمي إليه الدينكا بمجموعة الشعوب الناطقة باللو والممتدة في أقليم شرق أفريقيا، وإلى جانب هذه القبيلة توجد قبائل أخرى هي الشلوك، والنوير، والانواك، والبلاند، والبورون، والجور، واللو، والدونجا، والاشولي، واللانجو، وتقع هذه القبائل بأكملها داخل حدود السودان، بِإِسْتِنَاثَةِ قَبِيلَةِ الْأَشْتُولِيِّيِّيْنَ وَاللَّانْجُوِّيِّيْنَ، فَيَمْتَدُّ وَجُودُهَا إِلَى الدُّولَ الْمُجَارِيَّةِ مِثْلَ اُوْغَنْدَا .

**ب. النيليون الحاميون :**

يشتركون مع المجموعات النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية في نمط الحياة الاقتصادية. وهم مجموعتان، الأولى تتكون من قبائل الباري والمنداري، والفجيلا، والتننجا، والكوروكو، واللوكيوبو، واللاتوكا. أما المجموعة الثانية فتضم قبائل التوياسا، وال TORUKANA ، والديزو. وتقع هذه القبائل في بحر الجبل الجنوبي وجنوب شرق السودان، جنوب بلاد الدينكا.

<sup>١٧</sup> زيد عدنان محسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠ - ١١١ .

<sup>١٨</sup> ينظر في تفاصيل ذلك : عبد الملك عوده، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو / ١٩٩٢ ، ص ٧ - ٨ .

**ج. القبائل السودانية :**

وأبرز قبائلها، الزاندي، والمورو، والمادى وفروعها. وموطن هذه القبائل هو الجزء الغربى والجنوبى الغربى من مديرى بحر الغزال والاستوائية، وإلى الغرب من النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان. وتنقل هذه القبائل بين جنوب السودان وبعض الدول الأفريقية كزائير وأفريقيا الوسطى، وتعد قبيلة الزاندي من أبرز وأكبر القبائل السودانية.

**المبحث الثاني : جذور مشكلة جنوب السودان وأسبابها**

لم تترك الدول الاستعمارية دول العالم الثالث بمجرد رحيلها عنها، إذ تركت فيها مشكلات عده تستطيع أن تؤججها متى ما شاءت، ومشاكل الأقليات هي من بين أبرز تركاتها ومخلفات حقبتها. دون تبرئة دور الحكومات التي كانت سبباً آخر في تبلور وظهور مشكلات الأقليات، وكان من الممكن التحكم بهذه المشكلة وتوجيهها من قبل الحكومات بالإتجاه الذي يعمل على حل هذه المشكلات وتحقيق الاندماج والوحدة الوطنية.<sup>١٩</sup>

وتعتبر مشكلة جنوب السودان وأبيي بشكل خاص أحد إفرازات هذا الاستعمار، فالجزئية لم تقتصر على الكل بل أصبح هناك اتجاه يسعى لتجزئة المجزء، والنزاع على الجزيئات، فأبيي هي ضمن المناطق الحدويدية الفاصلة بين الشمال والجنوب وأصبحت الآن ضمن الأجندة المهمة في المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، فمن الصعوبة التوصل لحل مشكلة الجنوب دون التوصل لحل توافقى بين الجانبين حول منطقة أبيي. لذا بات من الضروري البحث في جذور المشكلة لمعرفة السبب الذي آلت إليه الآن، فهل كانت بفعل التركيبة الاستعمارية فقط؟ أم كانت بفعل السياسة الحكومية؟ أم الاثنين معاً؟ هذا ما سيحاول هذا المبحث الإجابة عليه .

**المطلب الأول : جذور المشكلة**

عدّت مشكلة جنوب السودان أنموذجاً للتخطيط الاستعماري البريطاني الذي نجح في بث المشكلات المستعصية في الدول المستعمرة مُخفاً وراءه بعد الجلاء صعوبات مزمنة وخطيرة، لا زالت تعاني منها السودان حتى وقتنا الحاضر . وذلك لأن سياسة بريطانيا تجاه الجنوب اتسمت

<sup>١٩</sup> ينظر في هذا :

- عبد اللطيف كريم الزبيدي، مشكلة جنوب السودان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥، ص ٣٦ - ٤٠ .
- تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مصدر سابق ذكره، ص ٤٢ - ٤٣ .

بإبعاد الجنوب عن الشمال بدعوى اختلافه عنصرياً وثقافياً عن العنصر العربي وبذرعة حمايته من الشمال<sup>٢٠</sup>.

وقد بدأ التمهيد لفكرة اشعال الحرب عبر محاولات فصل الشمال عن جنوب منذ عام ١٨٩٨، ومنذ ذلك الوقت وضعت الأسس التي تكفل القطيعة التدريجية بين أبناء الوطن الواحد. حتى إذ جاء عام (١٩٠٤)، كانت الإجراءات التي بدأ البرطانيون يضعون لبناتها الأولى، تتقدم لتصل إلى حد منع إبناء الشمال السوداني عن دخول الجنوب سواء بغرض السفر أو الزيارة أو التجارة. وقد رافق هذا القرار احداث تغيير جذري في نظم التعليم والثقافة والتنمية بين أبناء السودان شماله وجنوبيه لدرجة أن اللغة العربية كان محظياً استخدامها في الجنوب مثلاً، ولقد لعبتبعثات التبشيرية دوراً لا يمكن تجاهله في إرساء هذه القيم الجديدة<sup>٢١</sup>. إذ أتبعت الإدارة البريطانية عملية تصدير أهالي الجنوب من خلال التعليم الذي تشرف عليه الكنيسة بشكل كامل. كما أعتمدت الإدارة البريطانية عملية تقسيم البلاد وزرع بذور الانقسام بين أبنائهما، من خلال بعث وأحياء وتكريس الواقع القبلي واتباع سياستين تعليميتين مختلفتين في كل أقليم على حدة ولقد قالت هذه السياسة أساساً على محاربة اللغة العربية والحد من انتشارها وسط القبائل الجنوبية، فضلاً عن إيقافها لأي روابط بين الشمال والجنوب في التعامل الاقتصادي والثقافي. وتعزيزاً لهذه السياسات قامت الحكومة الاستعمارية بسن مجموعة من القوانين الاستعمارية كانت قد سبقتها مجموعة من الخطوات كانت تهدف إلى الحد من انتشار اللغة العربية والإسلام في الجنوب. وفي عام (١٩١٨) قررت السلطات الأنكليزية عد يوم الأحد هو عطلة رسمية في الجنوب بدلاً من يوم الجمعة، وعدت اللغة الأنكليزية هي اللغة الرسمية بدلاً من اللغة العربية<sup>٢٢</sup>.

ولم تقتصر السياسة الاستعمارية البريطانية عند هذا الحد، بل قامت في العام (١٩٢٢) بأصدار قانون باسم لائحة جوازات سفر وتصاريح المرور، جعل جنوب السودان منطقة مغلقة أمام السودانيين وغير السودانيين، وبموجب هذا القانون أصدر الحاكم العام مرسوماً أطلق عليه المناطق المغلقة قرار فيه أن المديريات الجنوبية مقاطعة مغلقة لا يجوز دخولها إلا بأذن خطى من الحاكم العام. وفي عام (١٩٢٥) أصدر الحاكم العام مرسوماً آخر عرف بمرسوم تصاريح التجارة في

<sup>٢٠</sup> مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٣٩.

<sup>٢١</sup> ابتسام محمود جود، الأوضاع السياسية في السودان (١٩٦٩ - ١٩٨٥)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٣٣، ٣٦٥.

<sup>٢٢</sup> مصطفى بكري، قصة الثورة في السودان، دار عماد للطباعة، بلا تاريخ، ص ٧٦ - ٧٧.

المديريات الجنوبية منع بموجبه التجار الشماليين كافة من دخول الجنوب إلا بأذن خاص من الحكم العام، والذي منح فقط للمرتبطين بالأجهزة الاستعمارية والمنسجمين مع سياساتها فقط، وقامت حملات لترحيل التجار الشماليين من الجنوب مع اتباع خطوات قاسية لتشجيع الانفصال بين قبائل الجنوب وجيرانها من القبائل الشمالية.<sup>٢٣</sup>

وقبيل انسحاب بريطانيا من السودان في عام ١٩٥٦، كانت قد أصدرت قراراً أخيراً ترك آثاره وأوجج نار الحرب الأهلية بين جنوب السودان وشماله. إذ أصدر الحكم البريطاني للسودان في عام (١٩٥٠) قراراً يقضي بسودنة الوظائف في السودان، على أن يكون نصيب أبناء الجنوب من هذه الوظائف فقط وظيفتين من بين (٨٠٠) وظيفة تم قصرها على أبناء الشمال، وبالرغم من أن الحكم البريطاني برر القرار إلى حالة الجهل والتخلف التي تعم أبناء الجنوب إلا أن خلفية القرار كانت تعطي مضموناً آخر وهو تكريس الانفصال. وحتى عندما حصلت السودان على الحكم الذاتي عام (١٩٥٣) فقد أصرت بريطانيا على ألا يشمل هذا الحكم الذاتي جنوب السودان، وهي كلها أمور كانت تصب في تكريس الانفصال، ومنذ هذا الوقت انطلقت شرارة التمرد المسلح من الجنوب.<sup>٢٤</sup> وهذا بمجمله كان يحمل أهداف تجزئة السودان وخلق دولة ضعيفة لأسباب عده يأتي في مقدمتها عدم السماح للسودان بالسيطرة على مياه نهر النيل، والضغط على مصر عبر خلق أقليم في الجنوب موالي لسياسةقوى الكجرى، ومن ثم خنق وتحييد مصر والسودان الدولتين العربيتين الأفريقيتين الأكثر أهمية بين الدول العربية في أفريقيا.

### المطلب الثاني : أسباب المشكلة

بدء السودان، ولا زال، يحصد التركة الثقيلة للسياسة البريطانية داخل بلده بعد استقلاله في عام ١٩٥٥، إذ تم في يوم (١٩ / كانون الأول / ١٩٥٥) مناقشة البرلمان السوداني استقلال السودان وأصر في حينها الجنوبيون ألا يصوتوا لصالح قرار الاستقلال إلا إذا قطع لهم وعد بحكم اتحادي فيدرالي ضمن قرار الاستقلال، هذا ما رفضه الشماليون، وكحل وسط جاء في القرار ((أن يمنح مطلب أخواننا الجنوبيين بحكم فيدرالي الاعتبار الكافي عند صياغة الدستور)), وقد اندلعت حركة التمرد في الجنوب عندما تمردت الفرقة الاستوائية من الجيش في (آب/ ١٩٥٥)، ورغم قمعها وانتهائها خلال مدة وجيزة إلا أنها سرعان ما اندلعت من جديد وأصبح جنوب السودان منطقة

<sup>٢٣</sup> زيد عدنان محسن العكيلي، مصدر سابق ذكره، ص ١١٨ .

<sup>٢٤</sup> المصدر نفسه، ص ١١٨ - ١١٩ .

استنزاف لثرواته ودماء شبابه ووقفت معرقلة كثيرة من خطوات التنمية ومدخلاً مهماً للتدخلات الأجنبية والصهيونية في مناطق النيل العليا<sup>٢٥</sup>.

غير أن الهدوء الذي اعقب احمد التمرد وعودة الاحوال الطبيعية قد منيت بنكسة في الموقف عندما بدأ في صياغة الدستور، ونشبت الأزمة داخل السلطة التشريعية فقد طالب النواب الجنوبيون بتطبيق النظام الفيدرالي، إلا أن لجنة الدستور التي تشكلت من (٤٣) عضواً بينهم (٣ جنوبيين) في (قانون الأول / ١٩٥٧) رفضت فكرة الاتحاد الفدرالي، لذلك أنسحب الأعضاء الجنوبيون من عضوية اللجنة قبل إعلان تقريرها الرسمي. وقد ترك ذلك آثاراً على مستوى الرأي العام الجنوبي، ومن تلك الآثار التوسع في إنشاء الأحزاب الإقليمية في الجنوب، إذ شكل الحزب الفيدرالي الجنوبي. وقد حاز هذا الحزب على أغلبية الأصوات في دوائر الجنوب في الانتخابات التي جرت عام (١٩٥٨)، وزاد الأمر تعقيداً بعد ذلك بسبب استمرار رفض نواب الجنوب للدستور المؤقت المجاز عام ١٩٥٦ والذي أصبح دستور السودان المستقل، ثم تلاه إنسحاب نواب الجنوب من الجمعية التأسيسية (البرلمان) عام (١٩٥٨) ومغادرة البعض منهم للسودان إلى دول شرق أفريقيا وباقى دول الجوار، والتفت حول هؤلاء تجمعات أخرى وكانت واجهات سياسية لهم، جعلت من شعار الانفصال برنامجاً لها. وهو ما أثر سلباً على التجربة البرلمانية الأولى في السودان<sup>٢٦</sup>.

إلا إن هذه التجربة البرلمانية سرعان ما تم القضاء عليها، بفعل الانقلابات العسكرية التي عصفت بالسودان خلال المدة من عام (١٩٥٨) حتى عام (١٩٦٩) وهي مذمة الحكم العسكري، الذي أبرز ما أمتاز به هو سياسته اللامسؤولة التي انتهجهما تجاه جنوب السودان وشماله، حين سرع النظام من وتيرة التعريب، والأسلامة، وطرد المئات من المبشرين المسيحيين، وفرض اللغة العربية على جنوب السودان والتي كانت تُعد بالنسبة لهم لغة غريبة سعى النظام البريطاني لإبعاد أي وسيلة لتعلمها. ويفعل سياسة الحكومات العسكرية في السودان تجاه منطقة الجنوب أصبح الجنوبي المتعلم بحكم الأمي وليس بإمكانه الحصول على وظيفة بسبب سياسة التعريب. ولم تكتف الحكومة العسكرية بذلك، بل قامت بفرض الدين الإسلامي بالقوة على الجنوب، فضلاً عن تسليم المناصب الإدارية الأساسية لأنباء الشمال وأقصاء الجنوبيين منها<sup>٢٧</sup>.

<sup>٢٥</sup> مصطفى بكري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧ - ٧٨.

<sup>٢٦</sup> هيفاء محمد محمد، أزمة الحكم في السودان في ضوء التطورات السياسية الأخيرة، مجلة دراسات دولية، العدد (١٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الأول / ٢٠٠١، ص ٢٣٥.

<sup>٢٧</sup> زيد عدنان محسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

هذه الإجراءات على الرغم من الحجج التي قدمت لتبريرها وهي تحمل الكثير من الصحة، إلا أنها طبقة بوسيلة غير صحيحة فجنوب السودان خضع لسنوات طوال لعملية تسبيس وزرع بذور الفتنة بينه وبين الشمال. كما إن الحملات التبشيرية الموجهة خلال تلك المدة في جنوب السودان عملت على إذكاء الديانة المسيحية في نفوس الجنوبيين واستحالة استمرارهم بالخضوع لدولة مسلمة تعادي المسيحية، وجاءت سياسة الحكومة العسكرية الخاطئة لتقديم البرهان لإبناء الجنوب عن صحة تلك الأقوال .

لذا كان من الطبيعي أن يكون هناك رد فعل لهذه السياسة وإجراءاتها التعسفية والقمعية، إذ ظهر تنظيم سياسي بقيادة جوزيف ادوكو عرف باسم (الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي للمناطق المغلقة في عام ١٩٦٢) والذي دعى لفصل الجنوب عن الشمال، وتزايد نشاطه بعد عام (١٩٦٣) لما بات يعرف (سانوا) اختصاراً له من خلال ارساله مذكرة للأمم المتحدة للمطالبة باستقلال الجنوب . كما نشا تنظيم آخر في (٩/آذار/١٩٦٣) عرف باسم (الإثنيني) وهي كلمة تطلق على حشرة سامة تعيش في غابات الجنوب، حيث أعلن معارضته لجميع الحلول السلمية للمشكلة على العكس من سانوا المؤيد للحل السلمي، لمشكلات الجنوب وقام بإغلاق الطريق أمام الشماليين وقام بقتل ابنائهم الموجودين في الجنوب<sup>٢٨</sup> .

ومع تولي جعفر النميري رئاسة الدولة في عام (١٩٦٩) أثر انقلاب عسكري آخر، بدأ في حينه نوع من سياسة التهديد تجاه الجنوب بعد أن قبل النميري مبدأ الحكم الذاتي لجنوب السودان، وتلاه توقيع اتفاق اديس ابابا في عام ١٩٧٢، والذي ضم ممثلي عن حكومة السودان وممثلي عن جميع التنظيمات الجنوبية المسلحة باستثناء مجموعة ((جوردن مورثات)) (وهي جماعة مسلحة امتازت بعدائها ضد الحكومة السودانية ورفضها لمبدأ التفاوض من أساسه)، وقد تم الاتفاق على عدد من الأسس التي تضمن حلّ للمشكلة، أهمها<sup>٢٩</sup> :

أ. الاتفاق على توحيد الأقاليم السودانية الثلاث : بحر الغزال، الاستوائية، اعلى النيل، في إقليم واحد تكون عاصمته جوبا .

ب. الموافقة على إقامة حكومة محلية تمارس مهام الحكم الذاتي في الجنوب وتشرف على إدارة شؤون التعليم والصحة والزراعة .

ج. الموافقة على قيام مجلس شعبي جنوبي .

<sup>٢٨</sup> أبتسام محمود جواد، مصدر سابق ذكره، ص ٨٣ .

<sup>٢٩</sup> المصدر نفسه، ص ٨٤ .

د. الموافقة على ضم مقاتلي التنظيمات المسلحة والمتربدين إلى الجيش السوداني . وعلى الرغم من توقف الحرب الأهلية في السودان لمدة معينة على أثر توقيع اتفاق أديس أبابا، إلا إن المشكلة لم يتم حلها بصورة نهائية، وذلك لأن الأوضاع في الجنوب اسهمت في إضعاف السلطة وازدياد حدة التدهور وشيوخ السخط والتذمر في أوساط الرأي العام السوداني، حيث تصاعدت عوامل التمرد هناك بسبب ترأس السلطات الإقليمية من قبل فئات افتقدت لمنهج سياسي واقتصادي واجتماعي واضح لحل المشكلات الداخلية المتعلقة بالجنوب ولم يكن لها دور سوى حفاظها على الجنوب هائلاً وطبيعاً بيد السلطة المركزية وتعزيز الولاء الشخصي لها<sup>٣٠</sup>.

إلى جانب ذلك فقد ظهرت بعض العوامل التي دفعت باتجاه انهيار اتفاق أديس أبابا واستئناف الحرب الأهلية مرة أخرى، وبروز منطقة آبية كإحدى المناطق المتنازع عليها بين الحكومة والقادة الجنوبيين، وأهم هذه العوامل<sup>٣١</sup> :

**أولاً. مشروع قناة جونقلي :** إن هذا المشروع هو عبارة عن فكرة قديمة تهدف إلى زيادة إيرادات مياه النيل، وذلك للتوسيع الزراعي في السودان ومصر وتنقلي الصنائع من مياه النيل في مستنقعات بحري الجبل والرizable . وقد عقدت الاتفاقية مع مصر بتكليف شركة فرنسية بتنفيذها، وفي عام ١٩٧٤ تم تحديد مقر القناة . إلا أن هذه الاتفاقية وجدت معارضة من قبل القادة الجنوبيين حول إجراءات واتفاقية إنشاء القناة التي تمت مع الخرطوم دون مشاورتهم أو استطلاع رأيهم . كما أبدى القادة الجنوبيون اعتراضات حول التنفيذ وطالبوه بتعديلات خاصة بالإتفاقية . ثم انتشرت الشائعات بأن الجيش المصري سوف يصل لحراسة منطقة العمل، وأن الفلاحين المصريين سيحضرون لزراعة الأرض وتعمير المنطقة بدلاً من سكانها الأصليين، ثم تداخل موضوع القناة مع توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان، ومن ثم توقيع اتفاق التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان أيضاً . وهو ما جوبه برفض من قبل الجنوبيين . إلا أن المشروع بدء العمل به رغم الاعتراضات، ولم يتم إنهاؤه بسبب عودة الحرب الأهلية بالسودان في عام ١٩٨٣ .

**ثانياً. التنقيب عن النفط :** منحت الحكومة السودانية شركة (شيفرون الأمريكية) تراخيص في (٢٣) تشرين الثاني / ١٩٧٤ ) للقيام بعملية تنقيب عن البترول في مساحة مقدارها (٥١٦) الف كم<sup>٢</sup> في

<sup>٣٠</sup> مصطفى بكري، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ .

<sup>٣١</sup> ابتسام محمود جواد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٣ - ٢٩٢ .

الجنوب والغرب . وفي عام (١٩٧٨) اكتشف النفط بكميات تجارية في إحدى الآبار شمال مدينة بانتيو، وقد نشب خلاف بشأن الإسم الذي يطلق على البئر، وأخيراً سميت هذه الآبار بـ (الوحدة) والحقول الذي توحد فيه (حقول الوحدة)، إلا أن الحكومة المركزية ذهبت أبعد من ذلك عندما اقترحت إنشاء أقليم جديد يسمى بأقاليم الوحدة يتتألف من ( بانتيو، ومجالس منطقة توبيا ) في الجنوب ومجالس منطقة آببي، والقوله، وكادقلي، والدلنج في جنوب كردفان) وهو ما أثار الجنوبيين. وبدأ خلاف جديد حول من يمتلك النفط، ولمن تدفع العوائد وكيف توزع ؟ وهو ما دفع إلى قيام الكثير من المظاهرات التي دفعت الحكومة السودانية في المركز بإستبدال حامية بانتيو العسكرية المؤلفة من جنود جنوبيين بجنود من الشمال لحراسة المنشآت الاقتصادية البترولية. وقد أثار اكتشاف النفط مشكلات أخرى ذات ارتباط وثيق بهذا الموضوع، إلا وهي مشكلة الحدود الإدارية للمديريات والأقاليم الشمالية والجنوبية، وقد كانت أبرز المناطق المتنازع عليها هي تلك المناطق ذات التأثير الكبير في مستقبل التنمية في السودان .

وتعد أبيبي إحدى المناطق الإستراتيجية المتنازع عليها بين الحكومة المركزية والقيادة الجنوبيين، والتي سنأتي لبحثها في البحث الآتي .

تلك الظروف كانت أبرز الأحداث التي مهدت لعودة الحرب الأهلية مرة أخرى في السودان، ولكن الحدث الذي أشعل فتيل الحرب الأهلية هو إعلان النميري تطبيق الشريعة الإسلامية كأساس للتشريع في البلاد ومنها جنوب السودان<sup>٣٢</sup>. وحقيقة هذا القرار هو القضاء على معارضي النميري الذين بدؤوا بالاتساع في ذلك الوقت بسبب سياسته التسلطية التي طالت الكثير من مرافق الحياة. وكان السبب خلف هذا القرار هو كسب عطف الأخوان المسلمين والمتعاونين معهم واتخاذ الشريعة كسيف مسلط في مواجهة معارضيه<sup>٣٣</sup>.

وكان المسيحيون والوثنيون أبرز الذين رفضوا تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب، ومن ثم فإن مشكلة جنوب السودان ظلت أزمة مزمنة لكل الحكومات السودانية، فأثناء الحكم الديمقراطي الثالث في السودان (١٩٨٥) اتسع التمرد في الجنوب وامتد إلى مناطق الشرق وبعض مناطق الوسط عندما احتلت حركة التمرد مناطق تقع في جنوب النيل الأزرق، مما أوقع قيادة القوات المسلحة في إخراج لفشلها في التعاطي مع المشكلة بالسرعة والحزم الواجب، وهو ما أدى إلى تأكل

<sup>٣٢</sup> زيد عدنان محسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

<sup>٣٣</sup> ينظر في هذا : أحمد عبد الحليم، مستقبل السودان السياسي (رأي ورؤيه)، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤١)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ٥٩ .

بشرعية النظام<sup>٣٤</sup>. ومن ثم إلى سقوط نظام جعفر النميري على أيدي الإسلاميين، والذي لم يسمه بدوره بحل المشكلة بل أدى إلى استمرارها، ودخول السودان بأطول حرب أهلية بتاريخ السودان، ودخولها مرحلة أخرى بتاريخها المعاصر وهي مرحلة المفاوضات المستمرة بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وشهدت هذه المرحلة تدخلاً إقليمياً ودولياً، أما محاولة لتهيئة الوضع في السودان، أو محاولة لإضعاف السودان ولتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من إضعافه

### **المبحث الثالث : مشكلة أبيي في ضوء الإتفاقيات الخاصة بجنوب السودان**

لل وهلة الأولى يبدو أن السودان يعني مشكلتين هي مشكلة جنوب السودان ومشكلة دارفور، لكن المتتبع لأحداث السودان وإنتمائه الموزع بين العربي والأفريقي يدرك حساسية هذه التركيبة الاجتماعية للسودان، وفشل النخب السياسية في التعامل مع هذه التركيبة الاجتماعية، إذ طغت المصلحية والسعى خلف المنفعة الشخصية أساساً في التعامل مع مشكلات السودان، وابتعدت كثيراً هذه النخبة عن مصلحة الشعب السوداني. وقد ساهم المتغير الأقليمي والدولي كثيراً في تحريك النخب السياسية الرئيسية في السودان. ونتيجة لهذا العامل المهم (المنفعة) بزرت أبيي كثيراً آخر مشكلة جنوب السودان، فأساس المشكلة مختلف عن واقعها الحالي وذلك بسبب جملة عوامل مهمة مارس المحدد الديني والقبلي والسياسي أدواراً متباعدة بأهداف متباعدة، لذا سيتم البحث في مشكلة أبيي من خلال محورين، الأول : المحدد السوسيولوجي، والمحور الثاني : المحدد السياسي في ضوء الإتفاقيات المعقدة بين الطرفين .

### **المطلب الأول : المحدد السوسيولوجي**

في البدء كانت المشكلة في أبيي تحديداً بسبب البحث عن الموارد المائية والمراعي الخضراء التي تمتاز بها المنطقة مقارنة بباقي أراضي السودان التي يجتاحها الجفاف الذي يستمر لأكثر من ثمانية أشهر . وكانت قبائل المسيرية التي تقطن إلى الشمال من أبيي في منطقة (بابنوسة والمجد) ترتحل في موسم الجفاف الطويل إلى أبيي وكانت تصل في بعض الأحيان إلى جنوب بحر العرب. وهذا النزوح نحو مناطق الرعي والمياه لمدة طويلة أثار نزاعاً على هذه الموارد بين قبائل المسيرية الحمراء (العربية الأصل) والدينكا نقوق (الأفريقية الأصل)<sup>٣٥</sup>. وتدعى الحركة الشعبية لتحرير

<sup>٣٤</sup> لمزيد من التفاصيل، ينظر : مصطفى بكري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

<sup>٣٥</sup> هيفاء أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

السودان حقها بضم هذه المنطقة لجنوب السودان بحكم وجود أغلبية سكانها من قبيلة الدينكا نقوق (وهي القبيلة التي ينتمي إليها جون قرنق زعيم الحركة وأكبر قبيلة في الجنوب السوداني)، والحكومة السودانية ترى في منطقة آبي بأنها مشتركة بين قبائل المسيريه والدينكا .

بحسب تعداد (١٩٥٦) يبلغ تعداد قبيلة المسيريه حوالي (١٠٢) ألف نسمة، بينما بلغ تعداد دينكا نقوق (٣٨٥٠٠) نسمة، غير إن هؤلاء تناقصوا مع مرور السنوات بسبب الجفاف وال الحرب والصراعات القبلية وطبقاً للتعداد عام ١٩٨٣ فإن الأهالي الذين يقيمون إقامة دائمة في المنطقة لم يتجاوز عددهم (٣٠) ألف نسمة وقد تدنى العدد بعد ذلك بسبب الحرب حتى أصبح عدد السكان الذين يقيمون إقامة دائمة لا يتجاوز الخمسة آلاف نسمة. وتقرر الحركة الشعبية بنزوح غالبية دينكا نقوق إلى مناطق أخرى داخل السودان أو خارجه وتعترض بنزوح سكان من قبائل أخرى للمنطقة ولكنها تصر على عدم الاعتراف بأحقية السكان الآخرين في المنطقة في تحديد الوضع الإداري لها على الرغم من حقوق المسيريه الحمر في التقليل، وإقامتهم فيها لأغلب أشهر السنة تعطيمهم الحق في تقرير شأنها الإداري<sup>٣٦</sup> .

بمعنى إن البحث عن مناطق الرعي والنزاع عليها ذا بعد المحلي القبلي عززته القوى الاستعمارية من قبل، فتحول النزاع في هذه المنطقة مShieldاً للأفريقيانية والدين المسيحي من جهة وإلى الشمال بالدين الإسلامي والثقافة العربية من جهة أخرى<sup>٣٧</sup> . وكان الحضور القبلي حاضراً بقوة في النزاع على هذه المنطقة. إلى جانب سبب آخر مهم وهو النفط وهو أن زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي ينتمي إلى قبائل الدينكا والذي يجعل من الصعوبة التنازل عنها .

وكان لسياسات الحكومات المتعاقبة دور في تعزيز النزعة الدينية والتي خلقت بدورها نزعة عرقية، فعلى الرغم من أن الدستور ينص على حرية الاعتقاد إلا إن الحكومة ما زالت تقيد ذلك الحق في الممارسة، فهناك تضييق وقيود على غير المسلمين وعلى حكم في ممارسة شعائرهم وتطالب الحكومة الجماعات الدينية بتسجيل نفسها حتى يتم السماح لها قانوناً بممارسة شعائرها الأمر الذي مكن الحكومة من التمييز ضد هذه الأقليات الدينية عن طريق حجب تسجيل بعض الجماعات المسيحية أو الجمعيات الأخرى غير المسلمة، علمًاً إن الجماعات الإسلامية وغير

<sup>٣٦</sup> سداد مولود سبع، مشكلة آبي في ظل التطورات السياسية الأخيرة، نشرة أوراق دولية، العدد (١٦٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز / ٢٠٠٨، ص ٢٢ .

<sup>٣٧</sup> هاني رسنان، أبعاد النزاع حول منطقة آبي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٦) ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل / ٢٠٠٤ ، ص ١٨٠ .

الإسلامية تتعرض للضغط والملحقة من قبل القوى الشعبية التابعة لحكومة<sup>٣٨</sup>. ومن ثم فإن الحكومة تعارض وتلتحق أي قوى معارضة لها سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة، لكن تزداد الإشكالية مع المسيحيين لأنهم يتلقون دعماً إقليمياً ودولياً .

إذاً هذه الأسباب التي سبقت من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد اكتشاف النفط أضافت تعقيداً آخر لمشكلة الجنوب، فبعد أن كان النزاع يدور على منح حكم ذاتي أو حكم كونفدرالي إلى الجنوب أضيف له نزاع على مناطق التخوم بين شمال السودان وجنوبيه .

### **المطلب الثاني : المحدد السياسي**

مارس، ومازال، المحدد السياسي دوراً ملمساً، وفي أحيان كثيرة دوراً واسعاً في مشكلة جنوب السودان. ومع استمرار الحرب الأهلية لمدة ما بين (١٩٨٣ - ٢٠٠٥) فكان من البديهي أن تحكم الاتفاقيات بين الحكومة السودانية والجماعات المسلحة المسيطرة على جنوب السودان جملة من القضايا المعقدة وأبرزها النفط ومشكلة تقاسم الثروة، والحدود بين الشمال والجنوب، سيما بعد اكتشاف النفط في مناطق الحدود بينهما، وحق الانفصال أم البقاء على حكم ذاتي ضمن السيادة السودانية .

وفيما يتعلق بمنطقة آبىي، فإن الحكومة السودانية تستند في أحقيتها بهذه المنطقة استناداً إلى المرجعية التاريخية للمنطقة، فهي ظلت تابعة إدارياً للشمال من عام (١٩٥٠) أي على مدى مائة عام وأنه طبقاً للوثائق فإن السودان بحدوده وجغرافيته قد ضم مديرية بحر الغزال إليه في عام ١٩١٦ (مثلاً مثل منطقة دارفور في غرب السودان) إذ لم تكن تابعة لسلطة الحكmdar في الخرطوم قبل ذلك التاريخ على أساس أنها كانت منطقة ذات وضع خاص (منطقة محظلة منفصلة) وأنه طبقاً للوثائق البريطانية فإن آبىي كانت تتبع الشمال منذ عام (١٩٥٠) أي قبل أن يتم ضم مديرية بحر الغزال وأنه من الناحية الفعلية والسكانية فإن قبائل (المسييرية العربية) التي تقطن في آبىي كانت تزداد المنطقة قبل وصول الدينكا نوق إليها وأنه رغم أن مركز المسييرية هو في (بابنوسه والمجد) إلى الشمال من آبىي إلا أن المسييريه كانوا يرحلون جنوباً في موسم الجفاف الطويل الذي يستمر ثمانية أشهر وكان ترحالهم إلى آبىي، بل أنهم كانوا يصلون إلى جنوب بحر العرب. وبناء على ذلك ترى الحكومة أن منطقة آبىي شمالية وأنه لا يمكن تغيير وضعها إلى الجنوب بل يجب أن تدار

<sup>٣٨</sup> عده مختار موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ .

كم منطقة خاصة تابعة لرئيسة الجمهورية لتوفير الرعاية الازمة لها بعد أن لحقت بها الكثير من الأضرار من جراء الحرب<sup>٣٩</sup>.

ولا يختلف موقف القادة الجنوبيين عن الحكومة في الشمال في إصرارهم على أحقيتهم بهذه المنطقة الغنية بالنفط فهم يستندون إلى الأغلبية القبلية الموجودة في هذه المنطقة.

وانطلاقاً من إصرار كلا الطرفين على موقفه بأبيه وغيرها من المناطق المتنازع عليها، فقد عدت اجتماعات وعقدت اتفاقات عدة تناول البعض منها مشكلة أبيي والبعض الآخر تعمد إلى عدم التطرق إلى المشاكل الشائكة.

وبموجب اتفاق أديس أبابا لعام (١٩٧٢) نال الجنوبيون الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد، وتلتها الكثير من الاتفاques والتي لم تنجح في إنهاء الحرب الأهلية، لكن سعي الحكومة السودانية ظل مستمراً لإنهاء هذه الحرب، ومارست الكثير من الدول الإقليمية الأفريقية دوراً في الوساطة لإنهاء هذه المشكلة، فقد لبى الرئيس السوداني عمر البشير مبادرة الرئيس الاوغندي يوري موسوفيني، إذ اجتمع البشير مع جون قرنق لأول مرة في (٢٠٠٢/٧/٢٦) لغرض التوصل لإنهاء الحرب الأهلية، وتم الاتفاق آنذاك على تطبيق البند الخاص بحق الجنوب في تقرير المصير ضمن اتفاقية السلام والتي حدد بمدة انتقالية أمدها ست سنوات<sup>٤٠</sup>. ولم يتم خلالها التطرق لمشكلة أبيي علمًا إن مقررات أسمراة عام ١٩٩٥، أقرت جملة من المبادئ لإنهاء الحرب، كان من ضمنها مشكلة أبيي إذ ركز عليها من خلال محورين مما<sup>٤١</sup>:

- أ. إن المناطق المتاثرة بالحرب هي جنوب السودان ومنطقة أبيي وجبال النوبة والانقسنا .
- ب. يستنقى أهل أبيي خلال المدة الانتقالية حول بقائهم ضمن أقليم كردفان أو الانضمام إلى إقليم بحر الغزال .

وجاء اتفاق ماشاكس في (٢٠ / يوليو / ٢٠٠٢) دون حسم للقضايا الخلافية العالقة وهي : تعين الحدود بين الأقاليم الشمالية والجنوبية وقضية توزيع الثروة، لاسيما النفطية، وكلتا النقطتين في قلب المعادلة النفطية . وذلك لأن معظم الإنتاج السوداني من النفط واقع في ولايات التماس مع ولاية جنوب كردفان احدى الولايات الشمالية، ومن ثم فإن قضية الحدود في القلب من قضية إنتاج

<sup>٣٩</sup> تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤ ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣ - ٤٤ .

<sup>٤٠</sup> هاني رسنان، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩ .

<sup>٤١</sup> خلود محمد حميس، مجلس الأمن الدولي وقضية جنوب السودان، المرصد الدولي، العدد (١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان / ٢٠٠٦ ، ص ٨٨ .

النفط والسيطرة على مصدر كبير من الثروة المستحدثة في المنطقة سيما إذا ما انتهى الحال إلى انفصال الجنوب عن الشمال<sup>٤</sup>.

واستمرت الحرب الأهلية، واستمرت بالمقابل جهود الحكومة السودانية لإنتهاء الحرب الأهلية إلى إن تم التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول (قانون الأول/ ٢٠٠٤) وخلال تلك المدة وقعت بروتوكولات للسلام في السودان مثلت حلاً لكل القضايا الخلافية العالقة، وعرف الاتفاق بـ (نيفاشا) وخصصت خمسة بروتوكولات لقضايا ناقص السلطة وتحديد مصير مناطق النيل الأزرق، وجبار النوبه وأبيي وبعد مفاوضات شاقة قبلت الحركة الجنوبية بنسبة (٤٥%) من قسمة السلطة في منطقتي جبار النوبه والنيل الأزرق مقابل تخلي الحكومة المركزية عن منصب نائب حاكم الإداره الإقليمية في الجنوب للحركة، وقد أضيفت هذه البروتوكولات الخمسة إلى إطار السلام الرئيس (بروتوكول ماشاكس) والذي تم توقيعه قبل سنة واحدة فقط<sup>٣</sup>، ولم يتم التوصل لحل لمشكلة آبيي خلال اتفاق نيفاشا، وجاء الاتفاق الآخر بين الحكومة السودانية والجنوبين في (٢٠٠٧/١٢/١٢) لحل كل القضايا العالقة، ومنها أبيي والتي تناولها الاتفاق استناداً إلى الآتي<sup>٤</sup>:

أ. الموافقة على إجراء إحصاء سكاني لعام ٢٠٠٨، كما وافقت حركة تحرير السودان على دفع حصتها من الأموال الازمة ل القيام بهذا الإحصاء تمهدًا للانتخابات العامة عام ٢٠٠٩، وحق تقرير المصير في نهاية المدة الانتقالية كانون الثاني (٢٠١١) كما تعهدت بتوفير الأموال الازمة لعملية ترسيم الحدود حول أبيي. لكن الاتفاق لم ينه الخلاف بين الجانبيين على تعين الحدود في منطقة أبيي الغنية بالنفط. وإن كان قد تم الاتفاق على إشراف قوات مشتركة على المناطق التي تقع بها حقول النفط التي تنتج (٥٠٠) ألف برميل يومياً من الخام (رفض الرئيس البشير توصية لجنة أبيي الأممية التي تم تكوينها حسب اتفاق السلام الشامل والتي أوصت بتبني منطقة أبيي لجنوب السودان).

ب. الاتفاق على عودة وزراء الحركة الجدد للحكومة المركزية وإداء القسم، ومعنى ذلك أن جميع المشكلات المتعلقة قد تم حلها ما عدا قضية أبيي التي تم الاتفاق على النظر فيها

<sup>٤</sup> هاني رسلان، جنوب السودان وحق تقرير المصير المسار والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر / ٢٠٠٢، ص ٢٤١.

<sup>٣</sup> مجدي صبحي، النفط وانهاء الحرب الأهلية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٠)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر / ٢٠٠٢، ص ٢٤٦.

<sup>٤</sup> خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

خلال المدة القادمة. والتي حاول الجنوبيين كسب الود الأميركي واستخدام الهوية الدينية خلال المدة التي تلت الاتفاق لأجل حسم مشكلة أبيي لصالحها<sup>٤٥</sup>.

إذن رغم توقيع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في (٩ / ١ / ٢٠٠٥) إلا إن قضية أبيي مثلت إحدى أهم القضايا الشائكة بين الطرفين التي ظلت معلقة دون حل واضح بسبب الابعاد المتربعة عن حسم هذه المنطقة لأي طرف، فمع انطلاق أول جولة للمفاوضات بين الحكومة والحركة في آذار / ١٩٩٤، التي جرت برعاية منظمة الإيقاد واصطدم الطرفان في أكثر من جولة بهذه المشكلة خلال الجولة السابعة للمفاوضات التي جرت في نيروبي عاصمة كينيا في عام ١٩٩٨ رفضت الحكومة السودانية إصرار الحركة على شمول استفتاء حق تقرير المصير بمنطقة أبيي. وهو ما دعا الحكومة إلى الانسحاب من المفاوضات. وفشللت الجولة العاشرة من المفاوضات التي جرت في عام ٢٠٠٠ بسبب الوضع ذاته. وبعد توقيع اتفاق تقسيم الثروة في عام ٢٠٠٤ شرعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية بعقد اتفاقية تسوية النزاع في أبيي في ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٤. لكن هذا الموضوع لم يتم حسمه حتى في اتفاقية السلام<sup>٤٦</sup>. ومع إجراء الانتخابات العامة في نيسان ٢٠١٠ والتي تمهد لإجراء استفتاء حق تقرير المصير في جنوب السودان في (٩ / ١ / ٢٠١١) سرعان ما برزت مشكلة أبيي كسبب للتوتر بين الطرفين وذلك لإصرار الحركة الشعبية على ضم هذه المنطقة إلى حدودها، في حين ترفض الحكومة ضم هذه المنطقة إلى حدود جنوب السودان. وهو ما دفع للإدارة الأمريكية في تشرين الأول / ٢٠١٠ بتقديم مقترن يضفي بحصريّة أهلية المشاركة في الاستفتاء على مصير منطقة أبيي بين البقاء على وضعها الحالي أو التبعية إلى الجنوب على من يمضي العام كاملاً في المنطقة إلى حين موسم الامطار، الأمر الذي يحرم قبيلة المسيرية العربية من التصويت في الاستفتاء، ويزيل اتفاقية هذا الإجراء بالعودة إلى بروتوكول أبيي وقرار محكمة التحكيم الدائمية والذي ينص على إن المسيرية والمجموعات الرعوية الأخرى سيحتفظون بحقوقهم التقليدية في رعي الماشية والتحرك عبر منطقة أبيي بغض النظر عن المواطنة وحقوق الإقامة. وهو ما رفضته الحكومة السودانية التي أصرت

<sup>٤٥</sup> بدر حسن شافعي، زيادة كبيرة لواشنطن .. التوقيت والدلائل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير / ٢٠٠٨، ص ١٥٥ .

<sup>٤٦</sup> د.عبد مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢١٣ ، ٢٠٤ .

على حسم مسألة آبيي يكون وفقاً للمرجعيات المنقق عليها بما يحفظ حقوق قبيلة المسيرية بشكل خاص وجميع سكان المنطقة بشكل عام<sup>٤٧</sup>.

أثار ذلك المقترح مخاوف القبائل العربية في تلك المنطقة، وهو ما أدى إلى عودة الاشتباكات مرة أخرى في آبيي. لاسيما مع دعوة قبائل الدينكا نووق إجراء استفتاء أحادي الجانب على آبيي مع استفتاء حق تقرير المصير في جنوب السودان. لكن الاستفتاء على منطقة آبيي قد تم تأجيله؛ بسبب خلاف حول اعتبار قبائل المسيرية من سكان الأقاليم، بعد نجاح المساعي الأمريكية والسودانية بأسبعداد قضية آبيي من استفتاء (٩ / ١ / ٢٠١١) على إن يجري الاستفتاء عليها خلال المرحلة الانتقالية الممهدة للإنفصال التام. لكن إجراء تأجيل الاستفتاء لم يمنع من استمرار الاشتباكات بين قبائل المسيرية وميليشيات الحركة الشعبية<sup>٤٨</sup>. ومع ظهور كل بوادر الانفصال مع إعلان النتائج الأولية لاستفتاء انفصال جنوب السودان، المقرر الإعلان عن النتائج النهائية بداية (شباط / ٢٠١١) فإن حسم مشكلة آبيي يؤشر لصالح جنوب السودان، وإذا ما حصل هذا، فإن السودان والدولة المنفصلة عنه ستكون في مواجهة حرب أهلية تهدد مستقبل الدولتين والقاربة الأفريقية.

<sup>٤٧</sup> حزب البشير يرفض مقترن أمريكا بشأن آبيي، مكتبة الأخبار، صحيفة الرأى الكوبية الالكترونية، ١٤ / تشرين الأول / ٢٠١٠ .  
<http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-7267>.

<sup>٤٨</sup> صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٧٣٤)، العراق، ١٣ / ١ / ٢٠١١ .

## الخاتمة

يحمل السودان الكثير من المشكلات التي اثقلته منذ الاستقلال ولحين الوقت الحاضر، بل بدأ يحصد ثمار تلك المشكلات بعد تصويت الجنوبيين بالأغلبية لصالح انفصال جنوب السودان، وبإنتظار التصويت على منطقة أبيي خلال المرحلة الانتقالية بعد الاستفتاء، فالتنوع القبلي والعرقي والديني في بلد مهم يمر من خلاله أحد الأنهار المهمة والذي يغذي الكثير من الدول كان لابد أن يكون مصدراً للأطماع الخارجية ولتدخل إقليمي ودولي. لكن حقيقة المشكلات السودانية هي بالأساس أحد مخرجات السياسة الاستعمارية البريطانية، والسياسة الحكومية للحكومات المتعاقبة، التي اتسمت بأنها غير موضوعية وأنها اعتمدت على المصلحة بالدرجة الأساس.

وقد عزرت تلك الحكومات العزلة لإبناء الجنوب، والذي أثرت تداعياتها لاحقاً على منطقة أبيي (الغنية بالنفط) بالشكل الذي أخرج حكومة البشير ووضعها بموقف ضعيف تجاه المطالبة المستمرة من قبل الجنوبيين لضم هذه المنطقة إليها. بل أن المحاولات الكثيرة للتغاضي عن البحث في هذه المشكلة خلال الاتفاques التي عقدت بين الطرفين دون محاولة الاستفادة من ذلك الوقت وخلق سياسة الأمر الواقع التي حاول الجنوبيون فرضها، إذ استمرت سياسة التهميش والاهتمال لمناطق التخوم هو أحد الأسباب التي ضاعفت من صعوبة الجسم بتبعة هذه المنطقة لشمال السودان. فقد أعطى المبرر لتشجيع الجنوبيين على الاصرار بضم هذه المنطقة بعد نجاحهم بالحصول على الدعم الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الدعم الإسرائيلي.

وأخيراً، فإن ما ينتظر السودان هو الشيء الخطير، فلم يبق من جنوب السودان سوى الإعلان عن نتائج الانفصال، والدلائل تشير إلى قبول الجنوبيين بالانفصال، وهو ما يعني ضياع جزء مهم من الأرض السودانية، والتي قد لا تشكل سوى البداية لمطالب أخرى بالانفصال بذرية النزاعات العرقية والاثنية والقبلية. لكن هذا الانفصال لا ينهي مشكلة جنوب السودان، فمع ترحيل الاستفتاء على منطقة أبيي لأكثر من مرة، آخرها بعد الاستفتاء، دليل على وجود مشكلة صعبة لم يتم حسم الخلاف عليها، لاسيما مع إصرار حكومة السودان على أحقيّة أبيي للشمال، وهذا طبقاً للوثائق التاريخية التي تؤكد على هذا، وإصرار الحركة الشعبية في المقابل على ضمها للأقاليم لما تتمتع به من مساحة صالحة للرعي، فضلاً عن وجود النفط، وتمرّكز قبائل الدينكا التي ينتمي إليها رئيس أفاليم الجنوب (سلفاكيير ميارديت) وأغلب قادة وكوادر الحركة الشعبية.

لذا فإن السودان مرشح للدخول في حرب أهلية مرة أخرى من أجل منطقة آبيي، وهذا يقع ضمن سياسة تجزئة المجزء التي تحاول الإدارة الأمريكية تطبيقها في منطقة (الشرق الأوسط الكبير) وهذا المشروع سيجعل من هذه الدول صغيرة ومحزنة ومتناحرة، وسيقود المنطقة إلى نتائج خطيرة وفوضى عارمة تصب بالنتيجة لخدمة مصالحها ومصالح حليفتها بالمنطقة إسرائيل.